جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

إجازة الرسالة

دورالتجاره العادله في التنميه الريفيه المستديمه في الضفه الغربيه

إعداد: سليم يوسف إبراهيم أبو غزالة
الرقم الجامعي:20512227

المشرف الرئيسي: د. ثمين الهيجاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2009/6/14 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور ثمين الهيجاوي التوقيع: .....
2- ممتحنا داخليا: الدكتور عزام صالح عيسة التوقيع: .....
3- ممتحنا خارجيا: الدكتور إسماعيل دعيق التوقيع: .....

القدس _ فلسطين

1430هـ 2009م

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من تعلمت منهم الحب والتواضع والصبر والمثابرة، والداي الاعزاء

إلى شهدائنا وجرحانا وأسرانا ومناضلينا الذين ضحوا من أجل نستكمل طريق العلم وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة

إلى زوجتي المخلصة الحبيبة سهى وأبنائي أمين وليلى وبيسان الذين كنت أرى الأمل في عيونهم واستمد العزيمة والارادة لاستكمال مشواري التعليمي

إلى مؤسستي وزملائي في الإغاثة الزراعية الفلسطينية الذين ساعدوني بكل إمكانياتهم لتحقيق طموحي

سليم يوسف إبراهيم أبو غزالة

الإقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

سليم يوسف إبراهيم أبو غزالة

التاريخ:.....4/7/2009.....

شكر وعرفان

الشكر لله أولا في نعمه علي.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل د. ثمين هيجاوي الذي أشرف على عملي هذا والذي لم يبخل علي بعلمه وفكره وتوجيهاته والذي كان لي السند الحقيقي في إتمام عملي المتواضع وكما أشكر د. زياد قنام مدير معهد التنمية الريفية المستدامة في جامعة القدس الذي لم يبخل علي في طريق استكمال مشواري العلمي ليلا نهارا.

وأتقدم بشكري لجميع المبحوثين الذين ساعدوني وتعاونوا معي في إتمام دراستي وللمؤسسات التي فتحت لي أبوابها لجمع البيانات اللازمة لعملي وأخص بالشكر أيضا الدكتور عبد الوهاب الصباغ الذي أمدني بالعلم والمعرفة الكبيرة في مجال تخصصي وباقي أعضاء الهيئة التدريسية والادارية للبرنامج ولن أنسى زملائي في الاغاثة الزراعية شادي محمود وباسمة شقير ومحمد حميدات ومحمود القاضي الذين ساعدوني في إتمام عملي المتواضع, كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لمؤسستي ممثلة بمديرها العام الأستاذ خليل شيحا والدكتور إسماعيل إدعيق رئيس مجلس إدارتها سابقا لتوفير جميع الامكانيات المادية لي والدعم المعنوي في استكمال تعليمي للحصول على درجتي البكالوريوس والماجستير أثناء عملي في المؤسسة.

سليم يوسف إبراهيم أبو غزالة

التعريف بالمصطلحات

التجارة العادلة : قناة تسويقية ظهرت محاولاتها الأولى في دول الشمال (أوروبا) خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي عن طريق مجموعات متدينة ومؤسسات غير حكومية ذات توجهات سياسية, حيث بدأت بتطوير قنوات تسويق لمنتجات الدول النامية وتحولت منذ تاريخه إلى حركة عالمية ضد الامبريالية والسياسات الاقتصادية غير العادلة. وتوفر التجارة العادلة فرصا للمنتجين المهمشين اقتصاديا وقدراتهم التنافسية محدودة أمام منتوجات الشركات الرأسمالية الكبرى. و للتجارة العادلة مبادئ وفلسفة تقوم على الشفافية والمسائلة وضمان حصول المنتجين على أسعار عادلة والمساواة بين الجنسين ومحاربة عمالة الأطفال والحفاظ على البيئة. وحجم تجارتها في العام 2006 إلى 1.6 مليار يورو, ولها اتحاد دولي ينظم عملها يسمى "الاتحاد العالمي للتجارة العادلة" (IFAT) والذي يسمى حاليا WFTO. وخلافا لأنظمة الإعانات والمساعدات فان التجارة العادلة تضمن لصغار الفلاحين في الدول النامية الفقيرة ظروف معيشية جيدة وذلك فقط ببيع منتوجهم الخاص ولا ترتبط بأي دولة أو أي تمويل عالمي. إنه المستهلك فقط الذي يختار مساعدة الفلاح الصغير معتمدا على الرغبة في تقسيم السلسلة من المنتج إلى المستهلك, فإن التجارة العادلة تستبعد أوتوماتيكيا كل شخص يبحث عن تحقيق الربح الشخصي على حساب الآخرين فهي تقترح نظام عادل للمجتمع.

الإغاثة الزراعية : مؤسسة أهلية غير حكومية فلسطينية تأسست عام 1985 من خلال مجموعة من المهندسين الزراعيين وتهدف إلى تنمية الريف الفلسطيني ولها فروع في المحافظات الشمالية والجنوبية للوطن ويتجاوز عدد موظفيها 140 من الخبراء التنمويين والفنيين والإداريين وآلاف المتطوعين.

التنمية الاقتصادية : النمو الاقتصادي والتغير في البنيان الاقتصادي وفي النسب والعلاقات الاقتصادية البنيوية (الهيكلية) كالنسب والعلاقات بين فروع الاقتصاد القومي وقطاعاته وأهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

وفي استخدام الأيدي العاملة واستيعابها وفي نسبة الادخار والاستثمار من الدخل القومي, وتعنى في إحداث تغيير جوهري في هذه النسب وفي تطور القوى المنتجة (المادية والبشرية) وفي زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتطوير طرائق الإنتاج الفنية وإدخال التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية, وتهدف إلى إحداث تغيير كمي يتمثل في ارتفاع منظم ومستمر في الدخل الفردي الحقيقي وتوزيع الثروة بشكل عادل وخلق مقومات النمو الذاتي

التنمية الاجتماعية : عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

التنمية البشرية : هي عملية توسيع نطاق الخيارات للناس.

التنمية المستدامة : تنمية لا تدمر البيئة بل تحمي النظم الطبيعية التي تتوقف عليها الحياة كلها وتحمي فرص حياة الأجيال المقبلة والأجيال الحاضرة أيضا.

التنمية الريفية المتكاملة : هي مجموعة الجهود التنموية (الاقتصادية , الاجتماعية, البشرية والبيئية) الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف.

الأمن الغذائي : يتوافر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة. (إعلان روما، 1996).

منظمات المجتمع المدني : أي هيئة تعمل على تقديم خدمات للمواطنين في مجالات مختلفة، علمية وثقافية وخيرية وتربوية وتنموية وقانونية ودينية وفنية، على أن يكون هدفها خدمة المجتمع بدون تمييز بين الفئات المستهدفة، ودون جني الربح المادي واقتسامه ما بين الأعضاء، مع عدم الانتقاص من حق المنظمات في تكوين رأي أو فكر سياسي مستقل دون تدخل السلطة، ولا يشمل أيضا الشركات الهادفة إلى الربح والتي تحكم وتدار وفق قانون خاص. (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية(2007).

المختصرات

Abbreviation	Definition
IFAT	International Federation for Alternative Trade (Recently called WFTO)
WFTO	World Fair Trade Organization
FLO	Fairtrade Labeling Organization
NEWS	Network of European World Shops
EFTA	European Fair Trade Association
PFTN	Palestinian Fair Trade Network
PARC	Palestinian Agricultural Relief Committees
FTDC	Fair Trade Development Center
HLCS	Holy Land Cooperative Society
PFTA	Palestinian: Fair Trade Association
FTF	Fair Trade Federation

ملخص الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة لقياس مدى دور التجارة العادلة في المساهمة في التنمية الريفية المستديمة في الضفة الغربية، وتمت الدراسة في الفترة بين 2007 و 2008، ولم يتمكن الباحث من تغطية دراسته في قطاع غزة بسبب الاوضاع السياسية السائدة. وقد تمثلت مشكلة الدراسة بالغموض الذي يكتنف واقع التجارة العادلة من حيث مفهومها ومبادئها وفلسفتها وأسواقها والمنظمات الدولية التي تنظم عملها، ودورها في المساهمة في التنمية الريفية المستديمة في الضفة الغربية.

وتهدف الدراسة الى التعرف على دور التجارة العادلة في التنمية الريفية وأثرها على تنمية أوضاع المنتجين من النواحي الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحليل مّعمق لدور التجارة العادلة والمؤسسات العاملة بمنهجها على المستوى المحلي والدولي ومدى مساهمة منظمات التجارة العادلة الدولية والشريكة في تعزيز مستوى التضامن مع الشعب الفلسطيني ودورها في تسويق المنتج الفلسطيني في أسواق التجارة العادلة الدولية.

إعتمد الباحث المنهج الوصفي في دراسته حيث استند على وصف الظاهرة وتحليلها وكشف الحقائق عنها من خلال استخدام عدة أدوات لجمع البيانات فقد تم استخدام الاستبانة والمقابلة كأدوات إضافة إلى خبرة الباحث السابقة في مجال موضوع الدراسة, وقد استخدم الباحث العينة العشوائية الطبقية حيث بلغت عينة البحث 213 فردا من مجتمع البحث الاصلي (760 فردا) من الاطراف الفاعلة في سلسلة التجارة العادلة, وتم تحليل نتائج البيانات الاحصائية بإستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS وذلك بتحويل الاجابات اللفظية إلى أخرى رقمية حيث تم استخراج الاعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية (One Way Anova) ومعامل تحليل التباين الاحادي (T.est) والانحرافات المعيارية ومعامل الاختبار، وتم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (مصادر الفروق بين المجموعات).

اشارت نتائج الدراسة بان النسبة الاكبر قرابة الـ 50 % من منتجي التجارة العادلة لا يتجاوز دخلهم الشهري مستوى خط الفقر والبالغ 1837 شيكل شهريا ، اما نسبة الذين لا يتجاوز دخلهم 2500 شيكل شهريا فتبلغ قرابة الـ 81%. ولعل هذا يشير الى ان اغلبية المستهدفين من خدمات التجارة العادلة هم من الفئات التي تعيش دون خط الفقر وبمحاذاته. اما على صعيد حجم اسر المستفيدين فقد اشارت الدراسة الى ان 69 % من هذه الاسر يتراوح عدد افرادها بي 4-8 افراد. وبينت نتائج الدراسة بان 27.2 % من المبحوثين قد انحصر مفهومهم للتجارة العادلة بتحقيق اسعار

اعلى للمنتوج مقارنة باسعار السوق ، وهذا يكشف عن استمرار الضبابية وعدم الوضوح والمحدودية في التعاطي مع مفهوم التجارة العادلة.

اما على صعيد الاثر والمردود الاقتصادي لاستخدام القنوات التسويقية للتجارة العادلة فقد بينت الدراسة الى ان 89 % من المبحوثين قد زادت مردوداتهم المالية ، بواقع 29.4 % منهم زادت بنسبة 10 % ، والذين زادت مردوداتهم بنسبة 20 % فيشكلون 30.5 % من المبحوثين ، اما الذين وصلت مردوداتهم الى 30 % فيشكلون 19.2 % من المبحوثين. اما على صعيد اسهام التجارة العادلة في تطوير جودة المنتج فقد اشار 90.6 % من المبحوثين الى الاسهام الكبير للتجارة العادلة في ذلك.

واوضحت نتائج الدراسة الى ان 98.1 % من المردودات المالية المترتبة على استخدام التجارة العادلة قد وجهت لتحسين جودة الخدمات الصحية الاسرية ، و75.6 % للتعليم الجامعي، و75.1 % لزيادة الاستثمارات الزراعية، 62 % لتحسين ظروف السكن، وهذا يدلل على تركز توجيه العائد المترتب من التجارة العادلة نحو التوظيف التنموي.

وعلى صعيد الاثار القيمية والمجتمعية للتجارة العادلة فقد اكد 93 % من المبحوثين بأن خدمات التجارة العادلة تقدم بدون تمييز على اساس الدين او العرق او التوجه السياسي او الجنس ، كما اكد قرابة 95 % من المبحوثين على الاسهام الواضح للتجارة العادلة في تعزيز قيم العمل التعاوني.

اما على مستوى المؤسسات الفاعلة في مجال التجارة العادلة فقد اشارت الدراسة الى ان 90.1 % من المبحوثين قد اكدوا على الدور الابرز للاغاثة الزراعية في تأمين تسويق المنتوجات الزراعية على اسس التجارة العادلة.

كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة برامج التوعية لمفهوم التجارة العادلة بأبعاده المختلفة والانخراط بشكل أوسع في حركة التجارة العادلة الدولية واعتبار التجارة العادلة أحد المساقات التعليمية التي تدرس في الجامعات والمعاهد الفلسطينية وخاصة في أقسام الاقتصاد والعلوم الاجتماعية وسن قانون فلسطيني ينظم عمل التجارة العادلة وتفعيل دور شبكة التجارة العادلة الفلسطينية وتوجيه الباحثين للقيام بأبحاث أكثر تخصصية تتناول الابعاد المختلفة للتجارة العادلة.

Role of Fair Trade in Sustainable Rural Development in the West Bank

Abstract

This study was conducted between 2007 and 2008 to assess the role of fair trade in contributing to sustainable rural development in the West Bank. The researcher couldn't cover the southern governorates (Gaza Strip) because of the current political situation. The problem of this study was represented in ambiguity overwhelming the situation of fair trade in terms of principles, philosophy, markets, international organizations that control its work in addition to its role in contributing to rural sustainable development in the West Bank governorates.

The study aims at recognizing the role of fair trade in rural sustainable development and its effect on developing the social economical situation of producers. This is achieved through a deep analysis of fair trade role, the organizations working on it, the international fair trade organizations' role in enhancing solidarity with the Palestinian people and their role in marketing Palestinian products in international fair trade markets.

The researcher adopted the descriptive approach in the study which depends on describing the phenomenon and analyzing it through various tools to gather information. The researcher used questionnaires, interviews and his own experience in the field of study. Also, he used a stratified random sampling. The research sample included 213 individuals out of 760 individuals, which is the original targeted research group that represents the actors in the fair trade chain. The statistical results were analyzed by SPSS in order to have numbers, percentages, One Way Anova and standard deviation. In addition, Cheve Test was used for dimensional comparisons (the source of differences between groups).

The results showed that almost 50% of the research group of fair trade producers have a monthly income that doesn't exceed 1837 Shekel (which is the poverty line according to the Palestinian Central Bureau of Statistics. Those who have a monthly income of less than 2500 Shekel comprise 31%, which indicates that most fair trade beneficiaries are either poor or slightly above poverty line. In addition, 69% of the research group has families of 4-8 members, and 27.2% of them said that fair trade is restricted to better prices for the products higher than the prices of local market. This is an indicator that fair trade concept is not clear enough in terms of its social, economic, environmental and political dimensions.

Furthermore, the study results indicate that 89% of the research group confirms that they gained more income due to marketing their products through fair trade channels. 29.4% of them had an increase of 10%, and 30% of them had an increase of 20%, and 19.2% of them had an increase of 30%. This additional income was invested in improving the quality of health services for 98.1% of them, and for university education for members and their family for 75.6% of them, and for improving houses for 26% of them, and for increasing agricultural investments for 75.1% of them.

93% of the research group indicated that they receive fair trade services without any discrimination according to religion, race or political affiliation. 94.8% of them showed that fair trade contributed to enhancing fair trade values and 90.6% said that fair trade contributes to developing the quality of products.

In general, the study recommended the importance of increasing the raising-awareness programs about fair trade and its different dimensions. It also recommended being involved more in the international fair trade movement, to enlist fair trade in the curricula of Palestinian universities and institutes especially in majors like economy and social studies. Additionally, the study recommended enacting a Palestinian law organizing the operation in the field of fair trade, to activate the role of Palestinian Fair Trade Network and to direct researcher to conduct more specialized researches tackling the different dimensions of fair trade.

الفصل الأول

مقدمة ومشكلة البحث

1.1 مقدمة

تعددت أشكال التبادلات التجارية مع التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية وكانت مرتبطة بشكل وثيق بطبيعة ونوع الاحتياجات الإنسانية والإمكانيات المتوفرة في كل حقبة تاريخية. فمع تطور أساليب الحصول على الحاجات الإنسانية الأساسية من مرحلة الصيد والرعي والزراعة والصناعة, أدت هذه التطورات بإحداث تغييرات عميقة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإنسانية وانعكس ذلك على طبيعة ونوعية الحاجات الإنسانية التي كانت في القدم متسمة بالبساطة إلى أن أصبحت في عالمنا الحالي حاجات معقدة ومتعددة.

وعلى ضوء هذا التطور التاريخي ظهرت العديد من الأنظمة الاقتصادية التي كان هدفها تنظيم اقتصاديات المجتمعات الإنسانية من اجل التوازن بين الإمكانيات المتوفرة والحاجات, وهذه الأنظمة تشابهت أحيانا في أشكالها وتباينت أحيانا أخرى وكل من هذه الأنظمة كانت له رؤيته وفلسفته في تحسين ظروف الحياة الإنسانية وتوزيع الثروة بشكل عادل على المجتمع بحيث تلبي جميع الاحتياجات المادية والمعنوية.

وفي عصرنا الحالي ومع زيادة تأثير النظام الرأسمالي على جميع مناحي الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وما رافق هذا التأثير من نشوء نظام تجاري لا يتسم بالرحمة ممثلا بالشركات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى وتأثيرها الكبير على اقتصاديات العالم وانتشار مفهوم

العولمة الاقتصادية وعمليات تحرير التجارة "الليبرالية" وانفتاح الأسواق والمنافسة وغيرها من المفاهيم التي أحدثت حالة من عدم التوازن بين المجتمعات ذات الاقتصاديات الضعيفة "الدول النامية" وبين الدول المتقدمة ذات الاقتصاديات الكبيرة. وكان من ضحايا هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية صغار المنتجين في الدول النامية الذين لم توفر لهم إمكانياتهم المحدودة إمكانية الاندماج والمنافسة مع نظام العولمة الجديد, ونحن هنا لسنا بصدد تحليل أسباب التخلف الاقتصادي لهذه المجتمعات وطرق الخروج منه ولكننا سنتناول الواقع الحالي وتأثيره على إمكانيات التنمية لدى مجتمعات المنتجين في الدول النامية ودور التضامن الإنساني للمجتمعات المتقدمة في تنمية اقتصاديات صغار المنتجين الضعفاء في الدول النامية من خلال توفير لهم ظروف ومناخات عادلة لتسويق منتجاتهم بأسعار عادلة تمكنهم من الصمود أمام التطورات الكبيرة في الشركات الرأسمالية من حيث ضخامة الإنتاج وما يرتبط بها من انخفاض في التكلفة وتعزيز فرص المنافسة في الأسواق، وستقودنا هذه الدراسة البحثية إلى التعرف بشكل مفصل وعن قرب عن دور التجارة العادلة كنظام تجاري ذو بعد تنموي وإنساني في المساهمة في تنمية اقتصاديات صغار المزارعين, وستتناول بشكل مفصل دور منظمات التجاره العادله الفلسطينية في تكريس هذا المفهوم وممارسته على الصعيد العملي في ظل ظروف احتلالية قاسية.

لقد ارتبط مفهوم التسويق العادل والشعبي مع بداية مأسسة لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وارتبط هذا النشاط مع توجهات الإغاثة الزراعية في تكريس مفهوم التنظيم لتجمعات المزارعين في تعاونيات زراعية إنتاجية وتطور إلى مفهوم الاقتصاد المنزلي من خلال إنشاء الحديقة المنزلية الذي اعتمد كأسلوب في الانتفاضة الأولى عام 1987 لتعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين القاطنين في المناطق الريفية لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تهدف إلى محاصرة وتجويع السكان في القرى والمدن الفلسطينية من خلال الفترات الطويلة لمنع التجوال والاغلاقات والحواجز العسكرية واعتبار مناطق واسعة من الريف الفلسطيني مناطق عسكرية مغلقة. وكان هدف هذه الإجراءات الاحتلالية كسر إرادة صمود المواطنين الفلسطينيين وإيقافهم عن انتفاضتهم التي كان هدفها انعتاقهم من الاحتلال.

وفي عام 1993 بدأت الإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي بالبحث عن أسواق غير تقليدية وعادلة للمنتجات الزراعية الفلسطينية وخاصة زيت الزيتون الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الزراعي الفلسطيني من خلال مؤسسات التجارة العادلة في أوروبا فوضعت خطة متكاملة لترويج زيت الزيتون الفلسطيني من اجل تسويقه بأسعار عادلة للمزارع الفلسطيني يوفر لهم القدرة على الاستمرار و الاهتمام الجدي والحقيقي في مزرعته ويساهم في تنمية أوضاعه الاجتماعية

والاقتصادية, وسيتناول بحثنا هذا الدور الذي لعبته منظمات التجاره العادله الفلسطينيه في تعزيز مفهوم التجارة العادلة وأثره في تنمية اقتصاديات صغار المزارعين الفلسطينيين.

خلال العقد الماضي ارتفع حجم مبيعات التجارة العادلة العالمية وكان من الملاحظ أن هذا الارتفاع كان بشكل خاص للمنتجات التي تحتوي على ملصق التجارة العادلة, في عام 2007 وصلت المبيعات حول العالم إلى 3.62 مليار(IFAT2007) يورو مما يعني انه كانت هناك زيادة بنسبة 47% عن العامين السابقين. وفي تشرين الأول من عام 2008 أصبح هناك 569 مؤسسة منتجة في 58 دولة من العالم النامي حاصلين على ملصق FLO الخاص بالتجارة العادلة وأكثر من 150 عضو منتج أصبحوا أعضاء في الاتحاد العالمي للتجارة العادلة "IFAT".

تمثل التجارة العادلة شريكا تجاريا يقوم على الحوار والشفافية والاحترام حيث يتمثل هدفها في الوصول عدل وإنصاف للتجارة التقليديةالعالمية وتساهم أيضا في التنمية المستديمة بتقديم أفضل الشروط التجارية وتضمن حقوق المنتجين والعمال. وتوجد اليوم العديد من المقترحات في التجارة العادلة والتي تقترح عدة مناهج وكلها تضع العدل والإنصاف في توجهاتها ومن بين المقترحات مجموعة من القواعد التي توضح مبادئ التجارة العادلة والتي وضعتها منظمة توسيم التجارة العادلة "FLO" بحيث يتم منح شهادات إلى منظمات صغار الفلاحين والمنتجين ويتحصل الوسطاء التجاريين على الموافقة تحمل عندئذ المنتوجات العلامة المميزة للتجارة العادلة والتي تضمن شراء المنتوجات بصفة مباشرة من صغار الفلاحين والمنتجين الأكثر احتياجا وتحديد سعر الشراء بكل إنصاف من الحاجيات الحقيقية للمنتجين الصغار وعائلاتهم (يجب أن يكون السعر الأدنى أكثر أو مساو لسعر السوق والذي يجب أن يغطي على الأقل تكاليف الإنتاج). وتتأسس العلاقات مع الفلاحين على قواعد عقود الشراكة لأجل طويل وبالمقابل يلتزم الفلاحون والمنتجون بجودة الإنتاج وعليهم أن يتطوروا بسرعة نحو الإنتاج العضوي. ويتبع نظام دفع مسبق جزئي عند الجني وذلك لمنع الاستدانة السنوية المكلفة إلى جانب سعر الشراء العادل والثابت بحيث تمنح لمنظمات الفلاحين (التعاونيات) منحة سنوية تمكنهم من تمويل المشاريع التي تسعى إلى التطور المحلي الدائم وتتبع هذه المشاريع ذات المنفعة العامة التي تقوم على مبادئ الديمقراطية وبكل شفافية، وحتى ينتفع المنتجين الصغار بالتجارة العادلة عليهم أن يكونوا مجتمعين في وحدة مؤسسة قانونية، وفي فلسطين الوحدة القانونية هي "الجمعية التعاونية".

وفي الربع الأخير من عام 2008 بدائت تعصف بالعالم أزمه اقتصاديه وماليه خطيرة بداءت معالمها تظهر بوضوح في عمليات إفلاس لكبريات البنوك والشركات العالميه وتسريح إعداد هائلة

من العمال والموظفين وانكماش اقتصادي في كبريات الاقتصاديات في العالم وهنا بداءت تطرح تساؤلات كبيره عن فعاليه النظام الاقتصادي الحر وعن القيود والضوابط التي تنظم عمل هذه الأنظمة الاقتصادية واثر هذه الأزمة المالية والاقتصادية وتداعياتها على الدول الناميه وهنا بداء يطرح تساؤل كبير عن دور التجارة العادلة كبديل لحماية اقتصاديات الدول الفقيرة (قدر الإمكان) من الأزمة التي بداءت تعصف باقتصاد العالم.

2.1 مشكلة البحث

يشكل القطاع الريفي نسبة عاليه في مساحة الأرض الفلسطينية، وعدد السكان يتجاوز 60% ولما كان هدف الاحتلال هو التوسع في مصادرة الأرض،والمصادر الطبيعية،وبناء المستطونات, واستحضار المستوطنين من جميع إنحاء العالم، للاستيطان والتوسع على حساب السكان الأصلين.
حيث وضع الاحتلال برامج عديدة لتهجير المزارعين من أراضيهم من خلال المصادرة للأراضي تحت حجج أمنية وأوامر عسكرية وتشجيع المزارعين إن يعملوا في المشاريع الاقتصادية المختلفة داخل دولة إسرائيل" لتسهيل تمرير مخططاته الإستيطانيه واستكمال مشروعه الاستعماري الكلونيالي.

ومن هنا نجح الاحتلال "الى حد ما " في تحقيق بعض أهدافه وقد تصدى الشعب الفلسطيني لهذه من خلال فصائله الوطنية، ومؤسساته الأهلية، والتطوعية من خلال تشجيع المزارعين في الارتباط بأرضهم والحفاظ عليها من خلال العديد من البرامج والمشاريع الإغاثيه والتنموية التي تهدف إلى تعزيز صمود المزارع على أرضه وتوفير الأسباب الموضوعية لهذا الغرض وان الجانب الاقتصادي كان من أهم العوامل التي تعزز صمود المزارع على أرضه وذلك من خلال تعزيز قدراته الانتاجيه لما يوفره هذا الجانب من أمن غذائي وتوفير موارد ماليه تساهم في عملية التنمية وتعزيز والصمود.

إن المعيقات التي وضعها الاحتلال حدت من قدرة المزارع من تعزيز قدراته التنافسية مع المنتجات الإسرائيلية بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج ومصادرة المياه ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أو من خلال اعتبارها مناطق عسكريه وأمنية مغلقة وغيرها من الإجراءات الإحتلالية التعسفيه وسياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتج الإسرائيلي لذا أصبح المزارع المنتج الفلسطيني في حالة لا تمكنه من المنافسة مع المنتج الإسرائيلي لذا أصبح المزارع الفلسطيني في حالة لا تمكنه من المنافسة مع المنتج الاسرائيلي بسبب غياب العدالة والقدرة على المنافسة.